الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة
(تجربة تركيا ، الصين)

رمضاني لعلا
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

شارف عبد القادر
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة الأغواط

ملخص

أصبحت الضريبة لا تقتصر على كونها مصدرًا ايراديًا للدولة، بل تعدت ذلك بحيث أصبحت لها وضيفة اجتماعية واقتصادية إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، وذلك بأن أصبحت الضريبة أداة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، واعادة توزيع الدخول، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.حيث قمنا في هذا الدراسة بتحليل كل الجوانب النظرية لدور الاقتصادي للضريبة مع دراسة مقارنة لتجربة كل من تركيا والصين .

الكلمات المفتاحية : الضريبة ، التنمية الاقتصادية، الدخل ، الركود ، التضخم.

Abstract

The tax has become not only a source of the state, but it has become a social and economic function in addition to its traditional financial function, by becoming the tax instrument of economic means through which to achieve economic development, and address inflation and stagnation, and redistribution of income, and raise The standard of living of citizens in order to promote the national economy. In this study we analyzed all the theoretical aspects of the economic role of tax with a comparative study of the experience of Turkey and China.

Keywords: tax, economic development, income, recession, inflation.

مقدمة :

يعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات الرأسمالية أو الاشتراكية، المتقدمة الناشئة أو النامية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد تبلورت الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها الاقتصادية بمختلف اتجاهاتها (سياسة نقدية، سياسة انفاقية، ضريبية،...).

ومما ينبغي ملاحظته أنّ هذه الأهداف لا تختلف في طبيعتها بين الدول مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها (رأسمالية أو اشتراكية) أو اختلفت درجة التقدم (دول متقدمة، دول ناشئة، دول نامية) ولكن من المؤكد أن تختلف وسائل تحقيقها فيما بين الدول، بل من المتوقع أن يمتد الإختلاف لنفس المجتمع من فترة لأخرى وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

ويعتبر النظام الضريبي أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق هذه الأهداف، فقد اقترنت الضريبة بالسلطة السيادية للدولة منذ أقدم العصور، وتطور مفهومها بتطور مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة التعاقدية، ثم الدولة التضامنية، والتي يدفع فيها الفرد الضريبة باعتباره متضامنًا مع الدولة، حيث تقع على عاتق الدولة ضمان العيش الكريم لكل فرد يعيش في رعايتها .

وعليه، أصبحت الضريبة لا تقتصر على كونها مصدرًا ايراديًا للدولة، بل تعدت ذلك بحيث أصبحت لها وظيفة اجتماعية واقتصادية إضافة إلى وظيفتها المالية التقليدية، وذلك بأن أصبحت الضريبة أداة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، ومعالجة التضخم والركود، واعادة توزيع الدخول، ورفع مستوى المعيشة للمواطنين من أجل النهوض بالاقتصاد القومي عامة.

ونظرًا لأن النظام الضريبي يقوم على مجموعة من العناصر الأيديولوجية الفكرية، والتي تحدد أهداف هذا النظام أو ذاك وغايته، ومجموعة أخرى من العناصر الفنية التي تتمثل في وسيلة النظام في تحقيق هذه الأهداف، فإننا نلاحظ اختلاف الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى، ومن عصر لآخر، فالنظام الضريبي في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الناشئة أو النامية، كما يختلف في الدول الرأسمالية عنه في الدول الاشتراكية وغير ذلك.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ماهي خصائص النظام الضريبي في الدول الناشئة وأثرها عل التنمية الاقتصادية (تجربة تركيا ، الصين)؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم خصائص النظم الضريبية في الدول الناشئة من حيث مكوناتها، غاياتها وأهدافها، وكذلك وسائل تحقيق هذه الأهداف، و التعرف ولو بإيجاز على النظام الضريبي في كل من تركيا والصين.

وقد تمّ اختيار هاتين الدولتين لعدة أسباب منها:

- ✓ اقتراب تركيا من حيث مستوى دخل الفرد إلى الجزائر بالإضافة إلى مرور تركيا بمشاكل وأزمات اقتصادية مشابهة للأوضاع التي مرت بها الجزائر خلال مرحلة التسعينات وانتهاج تركيا لجملة إصلاحات هيكلية هي أيضا مماثلة للإصلاحات التي عرفتها الجزائر؛

- ✓ تعتبر كل من تركيا والصين من الدول التي يعرف اقتصادهما معدلات نمو كبيرة ورغبة في معرفة مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق هذه المعدلات باعتبارها جزء من السياسة الاقتصادية تمّ اختيار هاتين الدولتين؛
- ✓ الموقع الجغرافي لكل من تركيا التي بين قارة أوربا وقارة أسيا، والصين التي تقع في منطقة تعرف تنافسا كبيرا وهذا التنافس ينعكس على النظام الضريبي من خلال زيادة التحفيزات الضريبية لجذب رؤوس الأموال؛
- ✓ اختلاف نموذج النظام الضريبي التركي الذي يتميز بأنّه نظام موحد، والنظام الضريبي الصيني الذي يختلف تبعا لاختلاف المقاطعة؛
- ✓ بالإضافة إلى اختيار الصين وتركيا فقد تمّ في هذه الدراسة تناول بعض الإحصائيات الخاصة بدول أخرى مثل كوريا والمكسيك.

محاور الدراسة :

1- الإطار النظري للنظام الضريبي
2- النظام الضريبي التركي
3- النظام الضريبي الصيني
4- الآثار الاقتصادية للنظم الضريبية بالدول الناشئة

المحور الأول : الإطار نظري للنظام الضريبي

1.1 مفهوم وأركان النظام الضريبي:

يتمثل النظام الضريبي في الاقتطاعات الإجبارية للدولة أو لإحدى الهيئات التابعة لها وتمس الأشخاص والمؤسسات والسلع والخدمات والتي تفرض عليها الضرائب لضمان تمويل نفقات الدولة، كما يختلف النظام الضريبي من دولة لأخرى وذلك حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تنتهجه الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

أولاـــ تعريف النظام الضريبي:

تعددت تعاريف النظام الضريبي، ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول:

"مجموع الضرائب المطبقة في لحظة معينة في دولة محددة".[1]

التعريف الثاني:

"يوجد مفهومان للنظام الضريبي أحدهما ضيق يتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل، وثانيهما واسع يتمثل في كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها معا وتفاعلها مع بعضها البعض إلى كيان ضريبي معين. وفي هذا المعنى الواسع يصبح النظام الضريبي في الواقع صياغة وترجمة عملية للسياسة الضريبية في المجتمع، ومن أجل تحقيق أهدافها التي تتمثل عادة في تحقيق حصيلة ضريبية ملائمة لتمويل برامج النفقات العامة للدولة، إضافة إلى رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية

---

[1] عدلي محمد توفيق، **في النظم الضريبية**، دار الجامعات العربية، الإسكندرية، 1974، ص09.

المتاحة، والإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والتخفيف من مشكلات عدم الاستقرار الاقتصادي، وأخيرا تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع".[1]

يمكننا أن نتصور أنّ النظام الضريبي وفقا للمفهوم الواسع والذي يعتبره مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب (ضرائب على الثروة، ضرائب على الإنفاق،...) تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع.

التعريف الثالث:

"النظام الضريبي هو مجموعة الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي ارتضاها ذلك المجتمع"[2].

على ضوء ما تقدم من تعاريف للنظام الضريبي يمكن استنتاج التعريف التالي:

"يتمثل النظام الضريبي في مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة، والتي تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها، وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين، والتي تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية".

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ أهداف النظام الضريبي ما هي إلا امتداد لأهداف السياسة الضريبية، أي أنّ أهداف النظام الضريبي مستوحاة من أهداف السياسة الضريبية.

يمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها " جزء من سياسة البلد الاقتصادية، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة،وتجنب أثار غير مرغوبة تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية".[3]

ثانياــ أركان النظام الضريبي:

يرتكز على ركنين رئيسين هما:[4]

1. الهدف:

يسعى أي نظام ضريبي إلى تحقيق أهداف محددة، وهي نفسها أهداف السياسة الضريبية التي تحددها الدولة وفقا لسياستها الاقتصادية، لذلك تختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتبع، فهدف النظام الضريبي في الدول المتقدمة هو تمويل الخزينة ووسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو اتجاه معين، ويتخذ التدخل الضريبي صورا عديدة منها ما يقوم على أساس التمييز في المعاملة الضريبية بين مختلف النشاطات الاقتصادية لتشجيع بعضها دون الأخرى، أو من خلال إعادة توزيع الدخول حيث تستقطع الدولة جزء من الدخول والثروات المرتفعة ثم تعيد توزيعها عن طريق الخدمات العامة، أو تقدير إعانات عائلية لفائدة أصحاب الدخول المحدودة.

---

[1] المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص ص 06 ــ 07.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص ص 16ــ17.

[3] المرسي السيد حجازي، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

[4] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص19.

أما بالنسبة للدول النامية فهدف النظام الضريبي هو تشجيع الادخار والاستثمار من خلال فرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي وتعمل على تعبئة الموارد الاقتصادية وتوجيهها لأغراض التنمية.

2. الوسيلة:

إن النظام الضريبي يرتكز على مجموعة الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه المرجوة والتي تندرج ضمن عنصرين أحدهما فني والأخر تنظيمي يشكلان معا النظام الضريبي بمفهومه الضيق.

أ العنصر الفني:

إن النظام الضريبي من الناحية الفنية هو مجموعة الضرائب المختلفة المطبقة في زمن معين وفي بلد معين وتعتبر الضريبة وحدة بناء ذلك النظام وتختار الدولة عادة الوسائل الفنية ما يسمح لها بتحقيق حصيلة ضريبية غزيرة تتصف بالثبات من جهة والمرونة من جهة أخرى. كتوسيع مجال فرض الضريبة كما هو الحال بالنسبة للرسم على القيمة المضافة، وتسعى إلى تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي باستعمال الضريبة التصاعدية مثل الضريبة على الدخل الإجمالي، ويتجسد العنصر الفني في صياغة الأصول العلمية للضرائب المختلفة في إطار القانون الضريبي الذي يرتكز على سيادة الدولة في فرض الضرائب عن طريق التشريع الضريبي.

ب العنصر التنظيمي:

إن للعنصر التنظيمي أهمية بالغة في النظام الضريبي حيث تعتبر الضريبة مزيج ضريبي متشعب مما يقتضي وجود تنظيم إداري يتكفل بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، ويزداد هذا التنظيم حجما كلما تعقد الكيان الضريبي، ويجب توفر علاقة تكاملية بين مختلف الضرائب وهذا ما يؤدي إلى وجود واستمرار النظام الضريبي، حيث أنّ النقص في حصيلة ضريبية ما يجب أن يعوضه ارتفاع حصيلة ضريبية أخرى، كما أنه عندما تفرض ضريبة على سلعة معينة يجب أن لا تترك السلع التي يمكن أن تحل محلها بدون ضريبة وإلا تحول الاستهلاك نحو هذه السلع البديلة وتجنب بذلك المكلفين من دفع الضريبة، وتكمل أهمية العنصر التنظيمي عند فرض ضريبة جديدة أو عند تحديد عناصر وعائها إذ يجب أن تكون هذه الضريبة متفقة مع جميع الضرائب الموجودة قبلها أي مراعاة التنسيق الضريبي والحفاظ على وحدة الهدف للنظام الضريبي.

2.1 أهداف ومكونات النظام الضريبي:

استنادا على ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن النظام الضريبي هو إطار لتنظيم وترتيب وتوجيه وتنسيق مختلف الإجراءات والتدابير الضريبية المختلفة التي يتم اتخاذها من طرف سلطة تشريعية قائمة بهدف تحقيق نتائج مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

أولا ــ أهداف النظام الضريبي:

يمكن حصر الأهداف التي يصبو لتحقيقها النظام الضريبي في المسائل التالية:

1. الاستقرار الاقتصادي:

يمثل الاستقرار الاقتصادي إحدى الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية الكلية، وهو التوصل إلى أكبر حجم من الإنتاج في ظل استغلال أمثل للموارد المتاحة بما فيها القوة العاملة في المجتمع، وفي مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي فإنّ

للسياسة الضريبية أثرها البالغ لما قد تنطوي عليه من تغيرات في الإيرادات الضريبية ومستويات الإنفاق العام، وكذلك في المتغيرات النقدية الأخرى، التي تغير من أسعار الفائدة وشروط الائتمان.[1]

2. تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا رئيسيا ضمن الأهداف العامة التي يراد تحقيقها، ونعني بالنمو الاقتصادي الزيادة في الدخل الحقيقي السنوي نسبة إلى الزيادة في عدد السكان خلال نفس الفترة.

وسعيا إلى هذه الحقيقة تجد الدولة نفسها مجبرة على القيام بدور المساعد والمحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة السكان، ويكون ذلك في الغالب بتخفيف العبء الضريبي المفروض على الدخل المتاح للعائلات أو على الأنشطة المراد نموها.[2]

3. هدف إعادة توزيع الدخل والثروة:

نظرا للتأثير البالغ الذي تؤثر به الضريبة في البنيّة الاجتماعية فإنها كثيرا ما تكون سببا في زيادة حدّة التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، كما قد تخفف من درجة التفاوت في توزيع الثروات، ويمكن استخدام الضرائب في جميع الأحوال لغرض التأثير في البنية الاجتماعية بحيث تعزز التباين أو تخفف الفوارق بين مختلف فئات المجتمع وتشكل نفقات الدولة من جانبها مساعدات لصالح بعض الفئات حيث تعمل على تخفيف الفوارق والتفاوت في توزيع المداخيل، وعلى العموم يتم التوصل إلى هدف إعادة توزيع الدخل والثروة إما عن طريق الضرائب أو عن طريق الإنفاق.[3]

وأما عن طبيعة الأهداف وأبعادها فتختلف بدورها حسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد.

ثانيا ـــ مكونات النظام الضريبي:

يتكون النظام الضريبي لأي دولة من المكونات التالية:

1. الإدارة الضريبية:

هي مزيج فريد من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، فالإدارة الضريبية كفرع من فروع الإدارة المالية والتي هي بدورها جزء من الإدارة الحكومية (الإدارة العامة) تحتوي على نفس الوظائف الإدارية الرئيسية: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.[4]

2. التشريع الضريبي (القانون الضريبي):

يعتبر القانون الضريبي من بين أولى الصلاحيات السيادية للدولة وهذا منذ ظهور القانون الإداري، ففي بعض البلدان الأوروبية اعتبر القانون الضريبي وجها مميزا من أوجه القانون الإداري العام، لكن مع تطور دور الدولة التي أخذت في التدخل أكثر في تسيير النفقات العمومية، تمكنت الجباية من الاستحواذ على مكانة مميزة في تمويل نفقاتها من خلال الضريبة، فقد شكل لها ترسانة من القواعد الخصوصية على مستوى القانون المالي، لذا يقوم القانون الضريبي بتحليل القواعد القانونية

---

[1] قدي عبد المجيد، **"فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائـــر، 1995، ص39.

[2] المرجع السابق، ص35.

[3] رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979، ص434.

[4] حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص:145-146.

المفروضة على المكلف بالضريبة وعلى مؤسسات الدولة بوعاء تصفية وتحصيل الضريبة، وتكون هذه القواعد نافذة بعد تصويت البرلمان عليها.[1]

انطلاقا من قاعدة " لا ضريبة بلا قانون " فإنها تأخذ بها أغلب دساتير العالم، فالضريبة لا يمكن أن تفرض إلا بقانون صادر من السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة لإدارة الشعب، ومن ثم فالضريبة التي تفرض من جانب السلطة التنفيذية وحدها، في صورة قرار إداري أو لائحة تنظيمية أو غيرها تعد غير شرعية، فالمشرع وحده له حق فرض أي ضريبة جديدة بل وتعديل ضريبة قائمة أو إلغائها، ويسمى هذا المبدأ " بمبدأ قانونية الضريبة".[2]

3. المكلف أو الممول:

يؤثر سلوك المكلف اتجاه الضريبة في المجتمع بناءا على قناعته وانطباعه تأثيرا بالغا في الحصيلة الضريبية من أجل تحقيق تمويل الإنفاق العام وأهداف السياسة الضريبية. ويطلق على الشخص الخاضع للضريبة (أي الذي تفرض عليه الضريبة) سواء كان شخص طبيعي أو معنوي بالمكلف أو الخاضع أو الممول وهذا المفهوم يعود أساسا إلى النظام البرلماني الإنجليزي منذ أوائل القرن (13م) ثم انتقل إلى دول العالم. ويعتبر مبدأ رضا الممولين هو الدعامة الأساسية لقانون الضريبة من خلال تجسيد مبدأ العدالة والمساواة في النظام الضريبي.

3.1محددات النظام الضريبي:

أولاــ النظام الضريبي والنظام الاقتصادي:

يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته، وبصفة عامة يمكن التمييز بين النظام الاقتصادي الاشتراكي أو المخطط والنظام الاقتصادي الحر أو الرأسمالي، وتنعكس خصائص وملامح هذه الأنظمة على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم لتحقيق أهداف المجتمع.

وعلى اعتبار أنّ النموذجين للنظام الضريبي المختارين في هذا البحث هما كل من النظام الضريبي التركي والنظام الضريبي الصيني، وبالأخذ بعين الاعتبار مميزات النظام الاقتصادي للدولتين حيث يأخذان بالنظام الرأسمالي فسنكتفي بالإشارة فقط للنظام الاشتراكي مع التركيز أكثر على النظام الرأسمالي.

1. النظام الاشتراكي:[3]

يقوم هذا النظام على فلسفة جماعية هدفها الأساسي تحقيق المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، ويتميز هذا النظام بالخصائص التالية:

- زيادة الوزن النسبي للاقتصاد العام داخل الاقتصاد القومي بالمقارنة بالاقتصاد الخاص؛
- تتخذ هذه الاقتصاديات من التخطيط أسلوبا للقيام بكافة الأنشطة الاقتصادية سعيا لتحقيق أهداف المجتمع؛
- يتم توجيه الموارد بين القطاعات والأنشطة المختلفة وفقا لأولويات الخطة، وكما يحددها جهاز التخطيط وليس اعتمادا على تفضيلات المستهلكين.

---

[1] محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص41-42.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي ، بيروت، 2008، ص216.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص21 ــ27.

في ظل الخصائص السابقة التي تتمتع بها الاقتصاديات الاشتراكية تصبح دخول الأفراد صورة من صور النفقات العامة، وكل نفقات الأفراد صورة من صور الإيرادات العامة، وبالتالي ينخفض دور الضريبة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية إلى أدنى مستوى ممكن، فالدولة تستطيع بصورة مباشرة تحديد ماذا تنتج؟ كيف تنتج؟ ولمن تنتج؟ وكيف تضمن الاستمرار في النمو الاقتصادي دون الحاجة لتدخلات غير مباشرة من خلال السياسة الضريبية.

ولكن بالرغم أنّ كل شيء مخطط ومحدد في الاقتصاديات الاشتراكية إلاّ أنّ النظام الضريبي يتبقى له دور ولو محدود في تحقيق أهداف المجتمع داخل هذه الاقتصاديات، ويتضح ذلك فيما يلي:

- ✓ يمكن استخدام الضريبة في هذه المجتمعات كأداة لتعديل أسعار بعض السلع والخدمات، وبما يسمح بتحقيق التوازن بين الطلب والعرض من تلك السلع، وبما يتناسب وتفضيلات المستهلكين ودون الإخلال بتفضيلات المخطط؛
- ✓ يمكن أن تساهم الضرائب في تحقيق التوازن بين مجموعة دخول الأفراد والتي تكون في صورة أجور محددة وقيمة السلع الاستهلاكية المنتجة ذات الأثمان المحددة، بحيث تسمح تلك الموازنة بتوفير جزء من الموارد لإشباع الحاجات العامة وإنتاج السلع الاستثمارية المخططة؛
- ✓ عدم اختفاء القطاع الخاص في الاقتصاديات الاشتراكية القائمة حيث توجد قطاعات تعاونية وقطاعات شبه خاصة في الخدمات الشخصية والمهن الحرة الحرفية والمزارع الصغيرة، ومثل هذه الظروف تعطي دورا متزايدا لزيادة مساهمة النظام الضريبي في تحقيق أهداف هذه الدول؛
- ✓ لقد اتجهت غالبية الاقتصاديات المعاصرة نحو إعطاء المزيد من اللامركزية للوحدات والمؤسسات الاقتصادية، حيث تتمتع العديد منها بقدر من الاستقلال والحرية في إدارة عملياتها وتحديد أثمان منتجاتها، ووجود اللامركزية واتساع نطاقها داخل الاقتصاديات يظهر الحاجة إلى نظام ضريبي يسمح بامتصاص جزء من الأرباح المحققة، وتحقيق دور توجيهي للموارد الاقتصادية (بصورة غير مباشرة)، وبما يتفق ويتناسب مع اللامركزية الممنوحة لهذه الوحدات.

2. النظام الرأسمالي:

يستند النظام الرأسمالي بصفة أساسية إلى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج، وإلى النشاط الخاص وإلى باعث الربح، وهو ما يستلزم مع ضخامة هذه الأدوات واتساع هذا النشاط وعدم قدرة الطبقة المالكة على القيام به وحدها انقسام المجتمع إلى طبقتين، وهما الطبقة المالكة والطبقة العاملة. وعلى الرغم من أنّ النظام الرأسمالي قد حافظ على هذه المعطيات الرأسمالية الأساسية إلاّ أنّه قد سجل تطورا عميقا في طبيعة دور الدولة وفي فلسفتها، بحيث يمكننا أن نقسم مراحل هذا النظام من هذه الزاوية إلى مرحلتين وهما مرحلة الدولة الحارسة (الدولة المستهلكة)، وهذه هي مرحلة الحرية الاقتصادية والمالية المحايدة، ومرحلة الدولة المتدخلة وهذه هي مرحلة التدخل الاقتصادي، وهذا التطور يسمح لنا بالحديث عن نوعين من النظام الضريبي الرأسمالي، وهما النظام الضريبي التقليدي والذي قام في ظل الدولة الحارسة حينما كان النظام الرأسمالي في مرحلة نموه، حيث اقتصر فيها هدف الضريبة على الدور التمويلي لخزينة الدولة حتى تقوم بمهامها الأساسية وهي: العدالة، الأمن الداخلي، الأمن الخارجي، أي دون أن يكون للضريبة أي أثر على النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي، أي دون أن تتخذ أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي، فالضريبة لا تعدو في هذا الفكر التقليدي أن تكون ثمنا للخدمات العامة، والنظام الضريبي الوظيفي وقد قام في ظل الدولة المتدخلة بعد أن كان النظام الرأسمالي قد أتمّ مرحلة نموه وهذا بعد أزمة البطالة (الكساد) سنة 1929،

وبعد ظهور النظرية الكينزية سنة 1936، هذا الأخير الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية، حيث تمثل الضريبة أحد هذه الأدوات.[1]

وقد أفرز حلول النظام الضريبي الوظيفي محل النظام الضريبي التقليدي عدة نتائج تتمثل في:[2]

- تغيرت النظرة إلى الضرائب، فقد أصبحت إضافة إلى كونها أداة مالية، أداة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبذلك ازدادت الضرائب في البلاد الرأسمالية المتقدمة وأصبحت تشكل نسبة مرتفعة من الدخل القومي؛
- توسعت البلاد الصناعية المتقدمة في فرض الضرائب على الدخول والثروات والتركات (الضرائب المباشرة) حتى أصبحت هذه الضرائب تمثل في كثير من هذه البلاد المورد الأساسي للإيرادات العامة.

وبصورة عامة فإنّ النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية سوف يسعى لتحقيق الأهداف التالية:[3]

- ✓ إعادة توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمعات الرأسمالية وبما يتفق مع إيديولوجيات المجتمع، بالإضافة إلى توزيع الأعباء الضريبية بين الأفراد توزيعا عادلا يرتضيه غالبية أفراد المجتمع... وتتدخل الدولة في المجتمعات الرأسمالية من خلال نظامها الضريبي في تعديل توزيع السوق للدخول والثروات بقصد تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أصبحت العدالة الضريبية ليس فقط أحد مبادئ النظام الضريبي بل هدفا يسعى النظام لتحقيقه؛
- ✓ يمارس النظام الضريبي في الدول الرأسمالية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما يتضمنه هذا النظام من حوافز ضريبية مختلفة وأسعار تمييزية تسمح بزيادة معدل التراكم الرأسمالي، وتوجيه الموارد الاقتصادية في اتجاه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بفعالية في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ يلعب النظام الضريبي في المجتمعات الرأسمالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه المجتمعات، والتي تعاني بطبيعتها من ظاهرة التقلبات الاقتصادية حيث يتذبذب النشاط الاقتصادي بين رواج وانكماش؛
- ✓ زيادة الدور التوجيهي للضرائب في المجتمعات الرأسمالية بالمقارنة بدورها في المجتمعات الاشتراكية، سواء بين الأنشطة المختلفة أو بين المناطق المختلفة، وبالتالي يقع على النظام الضريبي دورا هاما في توجيه الموارد بما يسمح بتحقيق أقصى معدل نمو اقتصادي بين المناطق والأنشطة المختلفة.

ثانيا_ النظام الضريبي ومستوى التقدم:

ليست كل الاقتصاديات القومية على مستوى واحد من التقدم الاقتصادي، أي من بنيان اقتصادي واحد. لذلك يمكن أن نقسمها إلى الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات الناشئة و الاقتصاديات النامية، ومن الطبيعي أن يكون لكل دولة مشكلاتها الخاصة بها وفقا للتصنيفات السابقة، وهو ما يستلزم بالضرورة اختلاف السياسة الاقتصادية والمالية الواجبة الإتباع في كل منها، وما يستلزم تفريعا على ذلك أن يكون لكل منها نظام ضريبي خاص بها، يعكس مشكلاتها الخاصة ويسعى لعلاجها.

[1] رفعت المحجوب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 436_440.
[2] المرجع السابق، ص 441.
[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 28_32.

ونقصد بالبلدان المتقدمة تلك البلاد الصناعية الغنية، التي تملك جهازا إنتاجيا ضخما يكفي لاستغلال مواردها المتاحة، كما تتمتع بدخل قومي مرتفع، وبمتوسط مرتفع من نصيب الفرد منه، وهو ما يعني أنّ المشكلة الرئيسية لهذه البلاد المتقدمة تتمثل في ضمان توازن التشغيل الكامل، أي في محاربة كل من البطالة والتضخم.

بينما نقصد بالبلاد النامية أو كما كان يعرف بالبلاد المتخلفة تلك البلاد الزراعية أو الاستخراجية والتابعة للاقتصاديات المتقدمة والمندمجة فيها، والتي لا تملك جهازا إنتاجيا متقدما، ولا تستخدم فيه فروع الإنتاج فنا إنتاجيا متقدما، وهو ما يترجم بوجود موارد طبيعية وبشرية ومالية غير مستغلة، وهو ما يترجم في غير البلاد المصدرة للبترول بانخفاض الدخل القومي وبانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، ومعنى ذلك أنّ المشكلة الاقتصادية لهذه البلاد تتمثل في ضرورة تكوين جهاز إنتاجي يكفي لتشغيل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية غير المستغلة، وهذا هو الأساس في عملية التنمية.[1]

وبين هذا وذاك تقع الدول الناشئة وهي دول لا يمكن تصنيفها ضمن الدول المتقدمة ولا تندرج ضمن الدول النامية والتي حققت قفزات اقتصادية كبيرة.

ومن المنطقي، وعلى ما تقدم أن تنعكس هذه المشكلات الرئيسية المختلفة التي تعاني منها الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية على النظام الضريبي الملائم لكل منها.

المحور الثاني : النظام الضريبي التركي:

1.2التعريف بدولة تركيا:

تركيا تعرف رسميًا بالجمهورية التركية هي دولة تقع في الشرق الأوسط، يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط مع حدود بحرية مع وقبرص ومن الغرب بحر إيجة واليونان وبلغاريا .هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وحدوية، جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قديم. كانت تركيا مركزًا للحكم العثماني حتى عام 1922م إلى أن تمّ إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك.

أصبحت تركيا متكاملة على نحو متزايد مع الغرب من خلال عضويتها في منظمات مثل حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مجموعة العشرين (الاقتصاديات الرئيسية في العالم). وبدأت تركيا مفاوضات العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، مع العلم أنها كانت عضوًا منتسبًا للسوق الأوروبية المشتركة منذ عام 1963، وفي عام 1995، تم التوصل إلى اتفاق الاتحاد الجمركي. وقد عززت تركيا أيضًا علاقات ثقافية وثيقة وسياسية واقتصادية وصناعية مع الشرق الأوسط، والدول في آسيا الوسطى والبلدان الأفريقية من خلال عضويتها في منظمات مثل منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي.

موقع تركيا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا جعل منها بلدًا ذات أهمية جيوستراتيجية كبيرة، ونظرا لموقعها الاستراتيجي، والاقتصادي والقوة العسكرية الكبيرة، تعتبر تركيا قوة إقليمية كبرى.

يقع مضيقا البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة - التي تصل البحر الأسود ببحر إيجة وتصل آسيا بأوروبا - في أراضيها مما يجعل موقعها إستراتيجيا ومؤثرًا على الدول المطلة على البحر الأسود.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص ص 445_446.

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A3.D8.B5.D9.84_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B3.D9.85.D9.8A.D8.A9 Le :22/05/2012.

2.2 أهم مميزات النظام الاقتصادي في تركيا:[1]

تتركز مراكز الصناعة والتجارة التركية حول منطقة مدينة إسطنبول وفي باقي المدن الكبرى وخاصة في الغرب. هناك فرق كبير في مستوى المعيشة والحالة الاقتصادية بين الغرب الصناعي والشرق الزراعي. يعتبر القطاع الزراعي أكبر قطاع من حيث تشغيل العمالة، حيث تبلغ النسبة حوالي 40% من مجمل قوى العمل في البلاد، ولكنه ينتج ما نسبته حوالي 12% فقط من الناتج القومي. القطاع الصناعي ينتج حوالي 29,5%، قطاع الخدمات حوالي 58,5% من الناتج القومي لتركيا. يعمل في قطاع الصناعة 20،5%، في قطاع الخدمات 33،7 %من مجمل عدد الأيدي العاملة. تم إنشاء اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ عام 1996، حيث تبلغ نسبة صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 51،6% من مجمل صادراتها.

في الفترة ما بين 1945 إلى بداية الثمانينات، اتبعت الحكومة سياسة اقتصادية تركز على الاقتصاد الداخلي. حاولت من خلالها حماية الشركات المحلية عن طريق فرض قيود على الشركات والواردات الأجنبية. تعرقلت حركة الصادرات في هذه الفترة بفعل البيروقراطية والفساد المنتشر، كما نقصت الإيرادات المالية الحكومية اللازمة لتحسين الصناعة وتحديثها واستيراد البضائع والمواد الخام اللازمة لها.

في أغلب الأحيان اضطرت الحكومة عادة لصرف أكثر مما هو مخطط له في الخطط الخماسية، مما أدى إلى عجز على مستوى ميزانية الدولة، استمر عجز الميزانية في التصاعد وزادت نسبة التضخم، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي للدولة، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة التركية، حيث أصبح في بعض السنوات من المعتاد الحصول على نسب تضخم ذو خانتين مئوية. ساعد الوضع السياسي الداخلي غير المستقر والمشاكل العسكرية في قبرص والمناطق الكردية لزيادة مصاريف الدولة وانهيار الاقتصاد.

في الستينات زادت نسبة الأتراك العاملين في الخارج بشكل كبير، إلى أن أصبحوا في منتصف السبعينات يشكلون بضعة ملايين، وأصبحوا يساهموا في تنمية الاقتصاد التركي بشكل غير مباشر من خلال تحويلاتهم. برغم كل هذه الصعاب كان النمو الاقتصادي التركي مستقر ويمكن وصفه بشكل عام بأنه عالي، حيث بلغ على سبيل المثال نسبة 6,7% في الخمسينات، و4,1% في السبعينات. مع تنحية الحكم العسكري للبلاد عام 1982، دخلت تركيا مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، ركزت فيها الدولة على الصادرات وأزالت القيود على الواردات وفتحت الباب للاستثمار الأجنبي.

قامت الحكومة في السنوات التالية بتشجيع خصخصة القطاع العام ودعمت القطاع الخاص .عانت البلاد في 1994، 1999 و2001 أزمات اقتصادية حادة مما أدى إلى انهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها وزيادة نسبة التضخم بشكل كبير. ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة على انهيار الحكومات عدة مرات، ولأول مرة عام 2004 تم خفض نسبة التضخم إلى نسبة مئوية ذو خانة مئوية واحدة (من نسبة تضخم حوالي 150% في 1995/1994 إلى 9،4% في2004) تحسن الاقتصاد تدريجيا، ونمت ثقة المستثمرين بالتعديلات التي أقرتها الحكومة وزاد الأمل في دخول البلاد للاتحاد الأوروبي كعضو كامل بعد حصولها رسميا على صفة دولة مرشحة للانضمام عام 1999.

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF Le :25/05/ 2017.

بدأ تطبيق تداول العملة الجديدة الليرة التركية الجديدة منذ الأول من كانون الثاني/يناير 2005، لكي تحل تدريجيا محل العملة القديمة (الليرة التركية). بلغ الناتج القومي بالنسبة للفرد 4172 دولار أمريكي في 2004 وأرتفع إلى 10.106 عام 2010.

بلغ الناتج القومي حوالي 735.264 مليار دولار أمريكي في 2010، ونسبة دين خارجي تبلغ 134,4 مليار دولار في عام 2002 تركيا على وشك إطفاء ديونها لصندوق النقد الدولي قبل عشرة أعوام كانت ديونها 25,6 مليار دولار، و لم يبق غير 5,5 مليار دولار من هذه الديون.

تصنف تركيا ضمن الأسواق الناشئة التي تتميز باقتصاد ديناميكي ومتنوع وزيادة عدد سكنها وارتفاع نسبة الشباب فيها. نجحت تركيا بتخفيض نسبة البطالة إلى 9,1% وهي دون المتوسط لدول الاتحاد الأوروبي، النتائج التي حصلت عليها تركيا نتيجة نموها الاقتصادي وتقليصها عدد العاطلين عن العمل رفع من قيمتها لتتخذ مكانتها ضمن أفضل الدول الأوروبية.

أهم الصناعات في تركيا هي المنسوجات، المواد الغذائية والمشروبات، الكهربائيات، السيارات والكيماويات والجلود. حصلت تركيا على المرتبة الثالثة عالميًا في تصدير المنسوجات بعد ألمانيا وإيطاليا يحتل قطاع البلاستك نسبة 28 % من مجموعة الصادرات التركية. قام قطاع صناعة السيارات بتصنيع 1,2 مليون سيارة عام 2011.

تشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الأخيرة .وذكرت وكالة الأنباء التركية في تقرير لها أن عدد السائحين الوافدين إلى تركيا بلغ 30,929,192 سائح في 2008. نتج عنه حصول البلاد على دخل بقيمة 21.9 مليار دولار أمريكي، يشتهر الساحل الجنوبي بجمال طبيعته وشواطئه الطويلة لدرجة أنه يعرف باسم الريفيرا التركية تشبها بالريفيرا الفرنسية، بالإضافة إلى العديد من المناطق السياحية الأخرى.

3.2 مكونات النظام الضريبي في تركيا:

تتمتع تركيا بأحد أكثر أسعار الضرائب تنافسية في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وبفضل قانون ضرائب الشركات الجديد الذي صدر في 21 يونيو 2006، تم إجراء بعض التعديلات الهامة على أساليب التطبيق الحالية كما تضمن مفاهيم جديدة في التشريع الضريبي. حيث أصبحت التشريعات الضريبية للشركات التركية تتضمن شروطًا أكثر وضوحًا وموضوعية وتجانسًا بالتوافق مع المعايير الدولية.

أولاــ أهم الضرائب المكونة للنظام الضريبي التركي:

يمكن تصنيف نظام الضرائب في تركيا على النحو التالي:[1]

1. ضرائب الدخل

يتم فرض ضرائب الدخل في تركيا على أي دخل، بما في ذلك دخل الأفراد الأتراك والأجانب والشركات المقيمة في تركيا. ويخضع دخل غير المقيمين، الذين يحصلون عليه في تركيا من خلال التوظيف أو الملكية أو التعاملات التجارية أو أية أنشطة أخرى تدر دخلاً، للضرائب ولكن لا يتم فرضها إلا على الدخل الذي يتم الحصول عليه في تركيا.

أ ضرائب دخل الشركات

يبلغ معدل ضريبة الدخل الأساسية التي يتم فرضها على الشركات في تركيا 20%.

يتم اقتطاع الضرائب من مدفوعات محددة للشركات المقيمة، كما يلي:

[1] http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx Le:25/05/ 2017.

- تخضع الأرباح الموزعة لنسبة 15%؛
- تخضع الفوائد على أذون الخزانة وسندات الخزانة للشركات المقيمة لنسبة 0%؛
- تخضع الفوائد على السندات والأذون الأخرى للشركات المقيمة لنسبة 0%؛
- تخضع ودائع البنوك لنسبة 15%؛
- تخضع حصص الأرباح التي تقوم البنوك بسدادها نظير حسابات الشراكة لنسبة 15%؛
- تخضع اتفاقيات إعادة الشراء (REPO) لنسبة 15%.

أما فيما يخص الشركات غير المقيمة فتخضع لضريبة ووفق نظام الاقتطاع من المصدر، وبنفس النسب.

ب ضريبة الدخل للأفراد:

تتفاوت معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأفراد من 15% إلى 35%، وفيما يلي معدلات ضريبة الدخل المفروضة على الأرباح السنوية الإجمالية لعام 2011.

الجدول (01): معدلات ضريبة الدخل للأفراد

المعدل (%)	شرائح الدخل (ليرة تركية جديدة)
15	حتى 9400
20	23000 – 9401
27	35000 – 23001
35	أكثر من 35000

المصدر: http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx

2. الضريبة على القيمة المضافة:

النظام المطبق في احتساب ضريبة القيمة المضافة TVA في تركيا مشابه للنظام المعمول به في دول الاتحاد الأوروبي.

يتنوع معدل ضريبة القيمة المضافة الذي يتم فرضه بشكل عام بدءاً من 01% و08% ووصولاً إلى 18%. وفيما يتعلق بالبضائع والخدمات التجارية والصناعية والزراعية والحرفية المستقلة بالإضافة إلى البضائع والخدمات التي يتم استيرادها فضلاً عن توصيل البضائع والخدمات الناتجة عن أنشطة أخرى، فتعتبر جميعها خاضعة لضريبة القيمة المضافة.

3. ضريبة الاستهلاك الخاص (SCT):

يمكن تمييز أربع مجموعات للمنتجات التي تخضع لضريبة الاستهلاك الخاص وبمعدلات متفاوتة:

- المنتجات البترولية والغاز الطبيعي وزيت التشحيم ومشتقاتها؛
- السيارات والمركبات الأخرى والدراجات البخارية والطائرات والطائرات المروحية واليخوت؛
- التبغ ومنتجاته والمشروبات الكحولية؛
- المنتجات الفاخرة.

لا يتم فرض ضريبة الاستهلاك الخاص إلا مرة واحدة، على عكس ضريبة القيمة المضافة التي يتم فرضها في كل مرة

4. **ضريبة الدمغة(الطابع):** تم فرض رسوم الدمغة على مجموعة كبيرة من الوثائق تشمل العقود والاتفاقيات وأوراق الدفع ومساهمات رأس المال وخطابات الاعتماد وخطابات الضمان والكشوف المالية وكشوف الرواتب. يتم فرض رسوم الدمغة في شكل نسبة مئوية حسب قيمة الوثائق.

5. **الرسم العقاري:**

تخضع المباني والأراضي المملوكة في تركيا للضريبة العقارية وفقًا للمعدلات التالية:

- المباني السكنية 01%؛
- المباني الأخرى 02%.

ثانيا- الحوافز الضريبية:

تعتبر تركيا من الدول ذات السبق في تشجيع الاستثمارات الأجنبية حيث طبقت نظاما للحوافز يهدف إلى تشجيع الاستثمار في مناطق وقطاعات معينة، وقد تمثل الإطار القانوني المنظم للاستثمار الأجنبي في تركيا في القانون رقم 6224 الصادر عام 1954، والذي تمّ تعديله في عام 1995 بما يتماشى مع تحرير الاقتصاد التركي، ثمّ في عام 1996 وذلك بمناسبة انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الجمركي لأوربا الموحدة، حيث تمّ تبسيط إجراءات الاستثمار بما يسمح للمستثمر بمزاولة نشاطه بمجرد الإعلان عنه دون الحاجة إلى إصدار ترخيص، ثمّ صدر قانون جديد للاستثمار في مارس 1998، وقد منح القانون قدرا كبيرا من الحرية للمستثمر وتضمن العديد من الحوافز، أهمها الحوافز في مجال الضريبة، وتتمثل أهم الحوافز الضريبية المقدمة فيما يلي:[1]

- إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من الرسوم الجمركية؛
- السماح الاستثماري: حيث يتم خصم نسبة من تكلفة الاستثمار الثابت الإجمالي من الدخل الخاضع لضريبة الشركات، ويصل هذا الخصم إلى 100% للاستثمارات في القطاعات ذات الأهمية الخاصة، والاستثمارات في الأقاليم ذات الأولوية في التنمية؛
- إعفاء الآلات والمعدات المستوردة من ضريبة القيمة المضافة؛
- استرجاع قيمة ضريبة القيمة المضافة للآلات والمعدات المشتراة محليا بشرط استخدام هذه المعدات والآلات مباشرة في عملية الإنتاج؛
- الإعفاء من رسوم المباني والإنشاءات.

بالإضافة إلى هذه الحوافز تمّ إدخال حوافز ضريبية أخرى لتطوير سوق الأوراق المالية تمثلت فيما يلي:[2]

- إعفاء عوائد الأسهم من الضريبة على دخل الشركات إذا كانت الأسهم مقيدة في البورصة، وإذا لم يكن هذا العائد موزعا على حملة الأسهم؛
- إعفاء أرباح صناديق الاستثمار المتحققة من عمليات إدارة محافظها المالية من ضريبة الدخل؛

---

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الاسكندرية،2005، ص ص 86_88.

[2] المرجع السابق، ص 105.

➢ خضوع فوائد السندات الخاصة لضريبة الحيازة بنسبة 6%فقط، أما السندات العامة فهي معفاة من الضرائب.

المحور الثالث : النظام الضريبي الصيني:

1.3التعريف بدولة الصين:

تعرف باسم جمهورية الصين الشعبية، هي الدولة الأكثر سكانًا في العالم مع أكثر من 1.338 مليار نسمة، تقع في شرق آسيا ويحكمها الحزب الشيوعي الصيني في ظل نظام الحزب الواحد، تتألف الصين من أكثر من 22مقاطعة وخمس مناطق ذاتية الحكم وأربع بلديات تدار مباشرة هي: بكين وتيانجين وشانغهاي وتشونغتشينغ واثنتان من مناطق عالية الحكم الذاتي هما: هونغ كونغ وماكاو. تمتد البلاد على مساحة تقدر بـــ9.6مليون كيلومتر مربع، وعاصمة البلاد هي مدينة بكين.

الحضارة الصينية القديمة إحدى أقدم الحضارات في العالم، خلال أكثر من 6.000 عام قام النظام السياسي في الصين على الأنظمة الملكية الوراثية (المعروفة أيضاً باسم السلالات). كان أول هذه السلالات (سلالة شيا) حوالي 2000ق.م، لكن أسرة تشين اللاحقة كانت أول من وحد البلاد في عام 221 ق.م. انتهت آخر السلالات (سلالة تشينغ) في عام 1911 مع تأسيس جمهورية الصين من قبل الكومينتانغ والحزب القومي الصيني.

شهد النصف الأول من القرن العشرين سقوط البلاد في فترة من التفكك والحروب الأهلية التي قسمت البلاد إلى معسكرين سياسيين رئيسيين هما الكومينتانغ والشيوعيون. انتهت أعمال العنف الكبرى في عام 1949 عندما حسم الشيوعيون الحرب الأهلية وأسسوا جمهورية الصين الشعبية في بر الصين الرئيسي.[1]

2.3 خصائص الاقتصاد الصيني:[2]

هو ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة وقد سبق اقتصاد اليابان في عام (2010) بناتج محلي يقدر بـــ4.91 تريليون دولار أمريكي (2009) حسب مقياس سعر الصرف وثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة بناتج إجمالي يقدر بـــ8.8 تريليون دولار (2009) حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية.

تعتبر الصين بذلك أسرع اقتصاد نامي والأسرع في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى الـــ10% ، قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8% سنويا في العقود الثلاثة الأخيرة لكن نموه السريع صاحبه تفاوت في نصيب الفرد. تندرج الصين ضمن الفئة المتوسطة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180دولار وتحتل المرتبة 104 من أصل 178 دولة والمرتبة 97 من أصل 178 دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 5943دولار في 2008 تبعا لتصنيف صندوق النقد الدولي. لذلك الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم.

يبلغ معدل دخل الفرد في الصين نحو 6100 دولار بينما يقدر حجم القوة العاملة بحوالي 807.7 ملايين نسمة، ويبلغ معدل البطالة 4% في العام 2008 .وتضمنت ميزانية الصين عام 2008 إجمالي مداخيل قدره 868.6مليار دولار، وإجمالي

---

[1] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86 Le:25/05/2012.

[2] http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9 Le: 23/05/2017.

مصاريف قيمته 850.5مليار دولار، بينما وصل معدل التضخم 6%،ويبلغ حجم الاحتياطات النقدية للصين 2.3 تريليون دولار ووصل معدل نمو الإنتاج الصناعي 10.7%، بينما بلغ حجم الصادرات سنة2008 حوالي 1.465 تريليون دولار وحجم الواردات 1.156 تريليون دولار.

تمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عاما الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد واستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحا على العالم ويعتمد على التجارة الدولية.

شهدت الصين نموا اقتصاديا سريعا منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949. وخاصة منذ بدء تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على الخارج عام 1978، حيث ظل الاقتصاد الصينى ينمو بصورة مستقرة وسليمة، إذ بلغ معدل نموه السنوى أكثر من 9%. وفى عام 2003 بلغ اجمالى الناتج المحلى الصينى 1.4 تريليون دولار أمريكي محتلا المركز السادس في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا .وحتى نهاية عام 2003، تجاوز نصيب الفرد الصيني من اجمالى الناتج المحلى للبلاد 1000 دولار أمريكي.

فعند نهاية العام 2007 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الصين 84 مليار دولار. في حين بلغت الاستثمارات الصينية في الخارج 118 مليار دولار. ويمكن تقسيم تطور الاقتصاد الصيني لمرحلتين هامتين:

أولا– مرحلة البناء الاشتراكي 1949-1976:

تميزت مرحلة البناء الاشتراكي بإعادة تنظيم الفلاحة والاعتماد على الصناعة الأساسية والتجهيزية، إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي.

ثانيا– مرحلة الانفتاح على الرأسمالية: منذ1978 تميزت مرحلة الانفتاح على الرأسمالية بإدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد وذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة وتحديث الصناعة والسماح بالملكية الخاصة للأراضي وجلب التكنولوجيا الغربية.

في سنة 2003، بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة أكثر من 5.5 تريليون يوان صيني، وحجم مبيعات المواد الاستهلاكية بالتجزئة قرابة 4.6 تريليون يوان صينى، وحجم التجارة الخارجية الصينية أكثر من 850 مليار دولار امريكى محتلا المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وقبل بريطانيا وفرنسا. وفي نهاية عام 2003، تجاوز الاحتياطي الصينى من العملات الأجنبية400مليار دولار امريكى محتلا المركز الثاني بعد اليابان.

3.3 مكونات النظام الضريبي الصيني:

بعد أن تطرقنا للنظام التركي وأهم مكوناته، نقوم بعرض مختصر للنظام الضريبي الصيني، وبطبيعة الحال فإنّ الصين وكغيره، يتميز بنظام ضريبي يخدم مصالحه و يحقق أهدافه عن طريق سياسة جبائية مدروسة فعالة وايجابية.

و بداية سنقوم بتحليل للنظام الايجابي الصيني في العقد الأخير حيث كان النظام الجبائي الصيني قبل 1993 يدار من قبل مكتب ضرائب الدولة، وهو وكالة على مستوى الوزارة يضع و يقدم تقارير لوزارة المالية.

وفي 1993 عوض هذا المكتب" بالساتيسي"، وقد تطلب ذلك مجهودات جبارة من الحكومة الصينية لإعادة صياغة نظام جبائي فعال بعد النظام الأسبق المعقد وغير الفعال، وذلك بإحداث نظام جديد يتلاءم مع اقتصاد السوق ويرفع المداخيل الضريبية للصين. وفي سنة 1994" ألغت الساتيسي" النظام المسؤول عن العقود والذي بواسطته تقوم المؤسسات بدفع الضرائب وذلك عن طريق العقود التفاوضية، وعوضت بجدول ضريبي عادي، بالإضافة إلى أنها أدمجت الضريبة على دخل

مؤسسات الدولة والتي كانت من قبل معفاة من دفع الضرائب، نظرا لطبيعة الصين الاشتراكية ولو أن الصين حاليا لا تنتهج النظام الاشتراكي بصفة بحتة، وكذلك أدمجت الضريبة على دخل الأشخاص الصينيين والأجانب من أجل فرض نظام جديد على المداخيل، بالإضافة إلى إدماجها للرسم على القيمة المضافة إلى غير ذلك من التعديلات والإضافات.

ومن أهم مميزات النظام الضريبي الصيني أن يحتوي على أنظمة أخرى وأنه ليس نظاما موحدا، فنجد نظام خاص بالصين الشعبية وهونغ كونغ وماكاو وهناك كذلك تايوان والتي لا نستطيع حاليا اعتبارها للصين.[1]

أولا– أصناف الضريبة في الصين:

إن الأصناف الأساسية في الضريبة المطبقة في الصين تستطيع أن تلخص فيما يلي:[2]

1. **الرسم على القيمة المضافة TVA**

و هناك حالات لنسب الرسم على القيمة المضافة

- بالنسبة للمكلفين حسب أهمية المنتجات المستهلكة و المواد الأساسية الزراعية و الزيوت الطبيعية النباتية والغاز الطبيعي و فحم الحطب المستغل من طرف العائلات و غاز الفحم و الكتب و الجرائد و الأسمدة الكيماوية و المنتجات الكيماوية الزراعية والآلات الفلاحية ...

النسبة التي تفرض عليها هي 13%.

2. **ضريبة الاستهلاك**

هناك 25 نسبة ضريبة محصورة مابين 3% و 20 % وهي تفرض على السلع الاستهلاكية و المواد الكمالية كالتبغ و المشروبات الكحولية و العربات ذات المحركات و المحروقات و كذا المواد الاستهلاكية المستوردة.

وبالنسبة للمؤسسات فإنها تقتطع من الخدمات التي لم يغطيها الرسم على القيمة المضافة مثل النقل، الاتصالات، العمليات البنكية، التأمين، الفنادق، المطاعم و بيع العمارات.

3. **الضريبة على الشركات:** معدلها الضريبي محصور بين 03 % و 20 % وهي تفرض على الدخل الخام للمؤسسة، وهناك نسبة 05 % تقتطع من إجمالي الدخل الخام للمؤسسات العمومية.
4. **الضريبة على دخل المؤسسات :** و تتشكل من ضريبة على مداخيل المؤسسات ذات الاستثمار الأجنبي و ضريبة على مداخيل المؤسسات الأجنبية، وتفرض نسبة 33 % على المؤسسات ذات رأسمال الأجنبي و 15% على المؤسسات الأجنبية و ذلك تشجيعا من الصين للاستثمار الأجنبي، كما أنّ هناك نسبة 30% تفرض على العمليات التجارية و الضريبة على الدخل المحلي تحسب من الدخل غير الخاضع بنسبة 03 %.
5. **الضريبة على تثمين الأرض (ارتفاع قيمة الأرض):** قيمة التثمين تعطي التوازن الحقيقي لقيمة الأرض، والضريبة على تثمين الأرض تفرض بنسبة تصاعدية تقدر بأربع مستويات محصورة مابين 30 %و 60 %على أساس قيمة التثمين.
6. **ضريبة الحالة العمرانية :**تحصل سنويا و تقسم إلى قسمين:

أ **الضريبة على العمارات:** وتقدر نسبتها ب 01 % من السعر المعياري للعمارة.

ب **الضريبة على الأرض:** وتقدر نسبتها ب 1.5 % من السعر المعياري للأرض.

---

[1] http://gestion08.lifeme.net/t1108-topic Le:22-05-.2017

[2] الموقع السابق.

* وفي حالة صعوبة التفرقة بين سعر العمارة الطبيعي والسعر الطبيعي للأرض فأننا نستخدم السعر المختلط لكامل العقار (العمارة + الأرض) ونفرض عليه نسبة 1.5 %.

* وفي حالة صعوبة إيجاد السعر المختلط للعقار، فإننا نستخدم السعر السنوي المعياري للإيجار بنسبة 1.5 %.

7. **ضريبة رخص السيارات:** تفرض على مستغلي السيارات عند التسجيل و تدفع الضريبة الخاضعة.

8. **الضريبة على مداخيل الأفراد:** الأفراد غير الأصليين وغير المقيمين في الصين أو الأصليون أو المقيمون في الصين، كلهم ملزمون بدفع الضريبة على دخل الأفراد والتي تقتطع من المنبع. بالنسبة للأصليين تقتطع هذه الضريبة من المنبع، أما المقيمين في الصين فتكون حسب تصديق أو مصادقة من إدارة الضرائب مع الأخذ بعين الاعتبار المقيمين لأكثر من سنة و أقل من خمس سنوات، وكذا المقيمين لأكثر من 5 سنوات، وتحديد هذه الضريبة يكون وفقا لـــ 9 نسب ضريبية تبدأ من05% حتى 45 % بالنسبة للمكلف الأجنبي، و الخصم يكون شهري ابتداء من 4000 يوان، و ابتداء من 840 يوان بالنسبة للخادم المترلي.

أما بالنسبة لباقي أنواع المداخيل فإنها تفرض عليها نسبة وسطية تقدر ب 20 %.

9. **حقوق الجمارك:** نسب ضرائب أو حقوق الجمركة بالنسبة للبضائع المستوردة تكون مصنفة في قائمة معتمدة و مفصلة حسب أهمية هذه البضائع.

10. **الضريبة على مداخيل البنوك الأجنبية:** في سنة 1997 فرضت هذه الضريبة على البنوك الأجنبية وبنسبة 33% من طرف "الساتيسي" التي عملت على اصطياد العملات الصعبة المهربة خارج الصين والتي لم يدفع عليها أي رسم وذلك لزيادة المداخيل من طرف المؤسسات والأشخاص الأجانب المتواجدين في الصين، كذلك وفي نفس السياق اشترطت "الهولدينغ" (الشركات القابضة، مؤسسات التسيير) نسبة 20 % من الأرباح المحققة عن طريق البنوك الأجنبية.

ثانياـــ الحوافز الضريبية:

الحوافز التي تقدمها الحكومة تختلف باختلاف حجم الأموال التي تستثمر بالإضافة إلى المناطق المراد الاستثمار فيها، حيث تسعى الصين إلى تحفيز الاستثمار في بعض المناطق الخاصة وتقديم الحوافز يختلف من مقاطعة إلى أخرى.

من أهم التحفيزات التي تقدمها الصين هو تخفيض معدل الضريبة على الشركات من 30% إلى 24%، كما قد تعفى بعض الشركات من هذه الضريبة إذا استثمرت في مناطق خاصة.

الصين تقدم المزيد من الحوافز الضريبية للشركات التي تعيد استثمار أرباحها محليا، وتعمل هذه الحوافز، والشركات التي تعيد استثمار أرباحها في زيادة رؤوس أموالها الخاصة، أو لإنشاء أو الاستثمار في مشروع آخر في الصين مؤهلة لاسترداد 40٪ من الضرائب على الشركات التي دفعت بالفعل على تلك الأرباح المعاد استثمارها .معدل استرداد ترتفع إلى 100٪ إذا تم تصنيف المشاريع التي يتم استثمارها الأرباح باعتبارها مؤسسة متقدمة تكنولوجيا أو المشاريع الموجهة نحو التصدير.كما يستفيد المستثمر الأجنبي من إعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات والآلات المقتناة من أجل القيام بعملية الاستثمار. إضافة إلى ما سبق يتم تقديم حوافز أخرى ليس فقط من جانب الحكومة الوطنية، بل أيضا من قبل الحكومات الإقليمية والمحلية (المقاطعات) التي تتنافس بشراسة مع بعضها البعض للحصول على أكبر نصيب من الاستثمارات التي تستقطبها الصين.[1]

---

[1] http://ezinearticles.com/?Investing-in-China---Tax-Incentives-Offered-by-the-ChineseGovernment&id=332592 Le:23-05-2017.

المحور الرابع : الآثار الاقتصادية للنظم الضريبية بالدول الناشئة :

يمكن إبراز الآثار الاقتصادية للنظام الضريبي من خلال تبيان مدى مساهمة الضرائب في الميزانية، ومدى تنوع الوعاء الضريبي في هذا النظام بالإضافة إلى أثر هذا النظام على تدفقات الاستثمارات الأجنبية من خلال أخذ عينة لبعض الدول المصنفة ضمن الدول الناشئة وهي تركيا، الصين، كوريا، المكسيك.

الجدول(02): مكانة الضرائب ضمن إيرادات الدولة

	نسبة الضرائب إلى إجمالي إيرادات الدولة %							
البلد	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
تركيا	34.0	33.4	32.0	32.7	32.5	33.7	33.8	33.6
كوريا	31.7	33.3	33.4	31.9	30.9	31.7	32.0	32.1
المكسيك	—	—	—	—	—	—	—	—
الصين	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: الدوريات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على الموقع الالكتروني*[1]

من خلال الجدول السابق تتضح مكانة الضرائب ضمن الإيرادات العامة للدولة لكل من تركيا وكوريا، حيث أنّ الضرائب تساهم بنسبة 34% من إجمالي إيرادات دولة تركيا لسنة 2006، وقد انخفضت إلى 33.4% في سنة 2007 وتستمر في الانخفاض في الثلاث سنوات اللاحقة لهذه السنة، أما في سنة 2011 فقد شهدت ارتفاعا من جديد لتبلغ نسبة 33.7%، أما خلال سنة 2012و 2013 فيتوقع أن تساهم الضرائب بنسبة 33.8% و33.6% على التوالي.

أما بالنسبة لدولة كوريا فلا تختلف كثيرا عن نظيرتها تركيا من حيث نسب مساهمة الضرائب في ايرادات الدولة، حيث يلاحظ من خلال الجدول أنّ نسب المساهمة تتراوح ما بين 31.7% و33.4%، في حين يتوقع أن تساهم هذه الأخيرة في تمويل النفقات العامة لسنة 2012 و2013 بنسبة 32% و32.1%.

فيما يخص كل من دولة الصين والمكسيك فقد تعذر الوصول إلى إحصائيات تبرز مدى مساهمة الجباية العادية في تمويل النفقات العامة.

الجدول(03): يبين نسب الايرادات الضريبية لسنة 2003

	مكونات الايرادات الضريبية لسنة 2003 بـــ %					
البلد	مداخيل الأفراد	الضمان الاجتماعي	أرباح الشركات	القيمة المضافة	رسم العبور	حقوق أخرى
تركيا	15.7	20.8	8	24.9	19.2	11.4
كوريا	12.7	19.5	15.3	18.2	13.1	21.2
المكسيك	24.6	16.9	—	19.4	9.3	29.8
الصين	11.7	7.6	11.4	43.6	10.2	15.5

المصدر: http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf Le: 25-05-2017

[1] http://www.oecd-ilibrary.org.www.sndl1.arn.dz/docserver/download/fulltext/1211021e. pdf?expires =1340138930&id=id&accname=oid019923&checksum=FA5A11F9A5A56913CA9885E29A7EB3DB Le:20-05-2017.

يبين هذا الجدول تركيبة الضرائب في كل من تركيا، كوريا، المكسيك، الصين، لسنة 2003، وما يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ الضرائب على القيمة المضافة تمثل الحلقة الأقوى في تركيبة الضرائب، حيث تساهم بحوالي 25% من إجمالي الضرائب في تركيا، وتليها من حيث وفرة الحصيلة الإيرادات شبه الضريبية والتي تساهم بنسبة 20.8%، في حين تساهم الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 43.6% من إجمالي الضرائب في الصين، وهذا يمكن إرجاعه إلى الكثافة السكانية في كل من الصين وتركيا، إضافة إلى هذا تساهم الضرائب على مداخيل الأفراد أيضا بنسبة لابأس بها في تركيا في حين أنّ نسبتها ضعيفة جدا في الصين.

أما فيما يخص كوريا والمكسيك فالإيرادات الضريبية فيها تعتمد بكثرة على كل من الضرائب على مداخيل الأفراد والرسوم الأخرى ثمّ يليها الضريبة على القيمة المضافة.

الجدول(04): مؤشرات الأداء

	التكاليف الادارية إلى إجمالي الايرادات الضريبية (%)				
البلد	2000	2001	2002	2003	2004
تركيا	0.83	0.81	0.72	0.74	0.83
كوريا	0.8	0.85	0.85	0.82	0.86
المكسيك	1.47	1.2	1.19	1.21	1.17
الصين	0.71	0.75	0.73	0.8	0.81

المصدر: http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf Le: 25-05-2017

من أهم المبادئ التي قدمها آدم سميث مبدأ الاقتصاد في النفقة والذي يقصد به تدنية تكاليف التحصيل إلى أقل قدر ممكن مقارنة بالضرائب المحصلة وهو ما يعبر عنه بكفاءة النظام الضريبي، ومن خلال الجدول السابق فإنّ نسبة تكاليف الإدارة الضريبية إلى إجمالي الإيرادات الضريبية متقاربة في كل من تركيا وكوريا والصين، وهي تتراوح ما بين 0.71% إلى 0.86%، في حين تعتبر هذه النسبة مرتفعة نوعا ما في المكسيك حيث تتعدى في مختلف سنوات الدراسة 1% مما يفسر إما بارتفاع نفقات التحصيل أو ضعف الإيرادات الضريبية.

الجدول(05): صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا خلال الفترة (1990ـــ2000)

المبالغ بـــ: مليار دولار

السنة	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي للدول النامية (01)	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر لتركيا (02)	نصيب تركيا النسبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (03)=(02)/(01)
1990	24.3	0.684	%2.8
1991	35.7	0.810	%2.3
1992	47.1	0.844	%1.9
1993	66.6	0.636	%0.9
1994	90.00	0.608	%0.7
1995	107	0.885	%0.8
1996	131.5	0.722	%0.5
1997	172.6	0.805	%0.5

1998	176.8	0.940	%0.5
1999	185.4	0.783	%0.4
2000	192.3	0.815	%0.4

المصدر: أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005، ص90.

من الجدول السابق يتضح تذبذب قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى تركيا بين الارتفاع والانخفاض طوال فترة الدراسة، فكانت أدنى قيمة له في عام 1994، إذ بلغت 608مليون دولار وهذا راجع إلى معدلات التضخم التي كانت سائدة في الاقتصاد التركي، كما كانت أعلى قيمة له في عام 1998 حيث بلغت 940مليون دولار ومرد ذلك إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها تركيا بما فيها إصلاح النظام الضريبي.

الجدول(06): صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية.

المبالغ بـــ: مليار دولار

السنة	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي للدول النامية (01)	التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر لكوريا الجنوبية (02)	نصيب تركيا النسبي من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (03)=(02)/(01)
1990ــ1995	61.634	0.9782	%1.6
1996	131.5	2.325	%1.8
1997	172.6	2.884	%1.7
1998	176.8	5.415	%3.1
1999	185.4	9.333	%5.03
2000	192.3	9.283	%4.83
2001	175.035	3.198	%1.82
2002	147.086	1.972	%1.34
2003	135.200	2.000	%1.48
2004	—	2.500	—

المصدر: فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة،2008، ص134.

الحوافز الضريبية في كوريا: تختلف الحوافز الضريبية الممنوحة في كوريا عن غيرها من الدول الأخرى، فقد حدد القانون الأنشطة التي تتمتع بحوافز ضريبية وهي الأنشطة ذات التقنية العالية، والمنشآت المتوطنة في مناطق الاستثمار الأجنبي والأنشطة الخدمية التي تزيد من التنافسية الدولية، كما حدد مجالات الأنشطة التي تتمتع بالإعفاءات ومددها ومعدلاتها من خلال إعفاء ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% لمدة سبع سنوات، مع تخفيض الضريبة بنسبة 50% في الثلاث سنوات التالية. وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مزاولة النشاط. وإعفاء توزيعات أرباح الأسهم التي يمتلكها الأجانب من ضريبتي الدخل والشركات للسنوات السبع الأولى، كما تعفى بنسبة 50% خلال السنوات الثلاثة التالية، كما يعفى حق امتياز وتملك التكنولوجيا المتقدمة التي يتم ادخالها من ضريبة الدخل وضريبة الشركات بنسبة 100% ولمدة 05سنوات. هذا بالاضافة إلى إعفاء وخفض الضرائب المحلية والتي

تتمثل في ضرائب الحيازة وضرائب تملك المباني أو العقارات، وضرائب الأرض الكلية، وضرائب التسجيل لمدة 08 سنوات كحد أدنى (إعفاء كامل لمدة 05سنوات ثمّ تخفيض ضريبي بنسبة 50% لمدة 03سنوات التالية) و15 سنة كحد أقصى، ويكون للحكومة المحلية سلطة منح هذه الحوافز الضريبية.[1]

الخاتمة :

لا يمكن لأي كان أن ينكر ما لنجاعة النظام الضريبي من دور في تحقيق التوازن والتنمية داخل أي بلد كونه مورد مهم تتحصل بواسطته الدولة على إيراداتها، ومن خلال النظام الضريبي ومختلف العمليات الخاصة به يمكن أن تكشف مدى قدرة هذا النظام على تحقيق الأهداف المسطرة له.

كما رأينا من خلال هذا البحث مدى إسهام النظام الضريبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال التطرق لتجربة بعض الدول الناشئة كتركيا والصين وكوريا الجنوبية وباسقاط ما سبق على واقع النظام الضريبي في الجزائر واسهامه في جذب رؤوس الأموال الأجنبية يمكن القول أنّه مازال أمام الجزائر أشواط كبيرة في هذا المجال، حيث يتعين على الجزائر إعادة النظر في العوامل الأخرى المؤثرة على المناخ الاستثماري.

خلال ماسبق وبعد استعراض كل من النظامين الضريبيين التركي والصيني يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يتشابه كل من النظام الضريبي التركي والصيني من الجانب الفني حيث يعتمد كلاهما على تشكيلة الضرائب التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف السياسة الضريبية، كما لا يختلف هذين النظامين عن النظام الضريبي الجزائري في هذا الجانب؛
- يختلف النظام الضريبي التركي عن النظام الضريبي الصيني في كونه أكثر مرونة وأقل تعقيدا، إلا أنّ هذا التعقد في النظام الضريبي سببه التنافسية الضريبية بين المقاطعات؛
- تتبع تركيا نظاما موحدا يسري على كامل التراب التركي، أما النظام الضريبي فيتميز بالتعدد حيث يختلف نظامها تبعا لاختلاف المقاطعة، وتسعى كل مقاطعة بدورها إلى جذب أكبر حصة من رؤوس الأموال التي تستقطبها الصين؛
- يسعى القائمون في تركيا من خلال نظامهم الضريبي إلى خلق بيئة استثمار مناسبة ومحفزة من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

[1] فرد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص 126.

المراجع المعتمدة:

➢ **الكتب باللغة العربية:**

1. المرسي السيد حجازي، **النظم الضريبية دراسة مقارنة**، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر.
2. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.
3. حامد عبد المجيد دراز، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
4. رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
5. عدلي محمد توفيق، **في النظم الضريبية**، دار الجامعات العربية، الإسكندرية، 1974.
6. فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات، دار النهضة العربية، القاهرة،2008.
7. محمد عباس محرزي، **إقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، الجزائر، 2003.
8. ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة، الجزائر، 2003.
9. سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
10. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي ، بيروت، 2008.

➢ **المذكرات والرسائل الجامعية:**

11. قدي عبد المجيد، **"فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1995.

➢ **المواقع الالكترونية:**

12. *http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A3.D8.B5.D9.84_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D8.B3.D9.85.D9.8A.D8.A9.*
13. *http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF*
14. *http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx*
15. *http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/Taxes.aspx*
16. *http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86 Le: 25/05/2012.*
17. *http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%A9*
18. *http://gestion08.lifeme.net/t1108-topic http://ezinearticles.com/?Investing-in-China---Tax-Incentives-Offered-by-the-ChineseGovernment&id=332592*
19. *http://www.oecd.org/dataoecd/37/58/38093532.pdf*
20. *http://www.oecd-ilibrary.org.www.sndl1.arn.dz/docserver/download/fulltext/1211021e.pdf?expires =1340138930&id=id&accname=oid019923&checksum=FA5A11F9A5A56913CA9885E29A7EB3DB*